الإسناد إلى الجملـــة
دراسة في الأحكام في ضوء المعنى

د. محمد بن عمار درين

المقدمة

بعض المسائل تكاد تختصر في طياتها سمات منهج نحوي وربما أكثر، حيث تبرز فيها أهم سمات ذلك المنهج. ويبدو أن مسألة (الإسناد إلى الجملة) من تلك المسائل التي تترجم لأهم منهجين نحويين عُرفا في تاريخ الدرس النحوي، أعني: المنهج النحوي البصريّ، والمنهج الكوفي؛ سواء كان ذلك في التعامل مع ما سُمع عن العرب، أم كان ذلك من خلال مسلك التأويل والتقدير الذي يُلجَأ إليه في التعامل مع النصوص المخالفة للقاعدة، عند من يقرر القاعدة ويلتزم بها.

بالإضافة لذلك، فلعل مما يزيد من أهمية هذا البحث، أن موضوع دراسته الجملة، وهي من أهم المكونات الأساسية للغة، وهي الوحدة التي تتمثل فيها أهم خصائص اللغة؛ فلا عجب بعد ذلك أن تكون الجملة منطلقاً للوصف والتقعيد في كل لغة في الدراسات اللغوية الحديثة.

والمتأمل للدرس النحوي الموروث يلفيه قد عُني بدراسة الجملة، فقد عرض النحويون منذ سيبويه إلى أنماط الجمل، وكيفية بنائها، كما عرضوا لظواهر متصلة بكيفية هذا البناء، وضوابط ذلك. مع ذلك، فإن مما يمكن الإقرار به أن هذه الجهود قد لا تكون متناسبة مع ما للجمل من أهمية في الفكر واللغة، مما يستدعي استمرار الجهود، والإفادة من الحكمة أنّى وُجدت، ما دامت حكمة، ليكون للحاضر كسب كما كان للسابق: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾[1].

(١) سورة البقرة، الآية [١٤١].

إضافة لهذا وذاك، فإن هذا الموضوع لم يُتناول ـ في حدود ما اطلعت عليه ـ بدراسة وافية، تجمع النصوص والأدلة القياسية ذات الصلة به، التي استدل بها من يجيز الإسناد إلى الجملة، والردود والمناقشات والتأويلات التي يلجأ إليها المانعون لذلك. وهو ما سعيت للوفاء به في هذا البحث، في حدود ما وسعني من الجهد والوقت.

ولتجلية الموضوع في جوانبه المختلفة، قسمت البحث، إضافة إلى هذه المقدمة، إلى تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة؛ تناولت في التمهيد مقدمات لها صلة بمصطلحي الجملة والإسناد. تلته ثلاثة مباحث متنوعة بتنوع المسند إليه؛ حيث خصصت المبحث الأول لدراسة الإسناد إلى الجملة إذا كانت فاعلاً، وأتبعته بمبحث آخر عُني بدراسة الإسناد إلى الجملة إذا كانت نائباً عن الفاعل، وليَها بعد ذلك الحديث عن الإسناد إلى الجملة إذا كانت مبتدأ. ثم أتبعت ذلك كله بالتعقيب وترجيح القول الذي ظهر لي أنه أقوى مسترشداً ببعض الأصول، بخاصة منها ضرورة مراعاة المعنى في الحكم على التركيب قبولاً أو رداً. وأنهيت البحث بخاتمة أشرت فيها إلى أهم نتائج البحث.

وبعد، فهذا ما يسره الله لي بعد بذل ما استطعت من الجهد، فإن وفقت فذاك المأمول، والفضل لمن بيده الفضل كله، وإن كان غير ذلك، فالنقص مما ابتُلي به بنو آدم، ولا عصمة إلا لمن عصمه الله، وأستغفر الله أولاً وآخراً.

التمهيد
في الجملة والإسناد

الجملة:

إذا كانت اللغة أهم وسيلة للتعبير عن التفكير الواعي لدى الإنسان، وأكثر الوسائل شمولاً، فإن الجملة من أهم المكونات الأساسية للغة، وهي الوحدة التي تتمثل فيها أهم خصائص اللغة. وهي الإطار الذي يحوي ما عداه من الوحدات، وهي البنية التي تنعكس عليها معظم المؤثرات[١]. فلا عجب بعد ذلك أن تتخذ كل دراسة نحوية الجملة منطلقاً للوصف والتقعيد، وأن يكون من المبادئ الملتزمة في علم اللغة الحديث «أن تتخذ الجملة أساس كل دراسة نحوية، وأن تكون بداية كل وصف لغوي ونهايته، وأن يحلل الكلام لا على أساس الألفاظ التي يتألف منها، وإنما باعتبار ما بين هذه الألفاظ من علاقة، وما تكون بفضل تلك العلاقة من وحدات قائمة الذات، لا تحتاج إلى ما يتممها»[٢].

فالكلام لا يتفاضل بالنظر إلى الكلمات المفردة المكوِّنة له من حيث هي ألفاظ مجردة، والكلمات المفردة لا تتفاضل فيما بينها من حيث هي ألفاظ مجردة كذلك، وإنما تتفاضل على أساس ضم بعضها إلى بعض في الكلام المركب، ودلالتها في الجمل والتراكيب، ومواءمتها لمعنى غيرها في سياق الجملة، وذلك ما عناه عبدالقاهر

(١) ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي (١٢).

(٢) الجملة في نظر نحاة العرب، ضمن: نظرات في التراث اللغوي العربي (٣١).

الجرجاني بقوله: «إن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافَها، في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ»[(١)]. فلا قيمة ذاتية للفظة المفردة إلا بأن «تؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة»[(٢)].

وعند تتبع التطور التاريخي لمصطلح (الجملة)، يُلحَظ أنه حادث بعد كتاب سيبويه؛ فأبو بشر لم يصرح بهذا المصطلح في كتابه، ومع ذلك فالمتتبع للكتاب يلفيه متضمناً لإشارات عديدة إلى الجملة من غير التصريح بالمصطلح ذاته؛ فهو يشير إلى نوعي الجملة الاسمية والفعلية، ويفصل أحكامهما في أبواب عدة، كما يفرق بين ما اصطلح على تسميته فيما بعد بالجملة الخبرية والجملة الإنشائية، وغير ذلك من المباحث المتعلقة بالجملة. ولعل عدم تصريح سيبويه بهذا المصطلح يعود إلى سبقه إلى التأليف في هذا الفن، وعدم استقرار المصطلحات في تلك الحقبة، إضافة إلى أن أبا بشر ينزع في كتابه إلى العناية بالتمثيل والوصف، من غير أن يركز على المصطلحات.

ولعل أبا العباس المبرد هو أول من صرح بهذا المصطلح، حيث ذكر تعريفاً له - عرضاً - في باب الفاعل، يقول: «وإنما كان الفاعل رفعاً

---

(١) كتاب دلائل الإعجاز (٤٦).

(٢) المرجع السابق (٤٤).

لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، بمنزلة قولك: القائم زيد»[١]. ثم توالى استعمال النحويين لهذا المصطلح ودراسته، من ذلك ما يلحظ عند أبي الفتح ابن جني الذي يقول عن الكلام: «إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول»[٢].

ومما له صلة بمصطلح (الجملة) عند النحويين، مصطلح (الكلام)، وقد برز اتجاهان لدى النحاة في بيانهم لصلة الجملة بالكلام؛ أحد هذين الاتجاهين يسوي بين المصطلحين وينظر إليهما على أنهما مترادفان، يدلان على شيء واحد، وممن ذهب إلى ذلك ابن جني، الذي يعرف مصطلح (الكلام) بقوله: «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحاة الجمل»[٣]. كما ذهب إلى ذلك أيضاً عبدالقاهر الجرجاني، كما في نحو قوله: «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو: خرج زيد، سمي كلاماً، وسمي جملة»[٤]. كما ذهب إلى القول

(١) المقتضب (٨/١). وقد أخذ من هذا القول وغيره ما اشترطه النحويون في الجملة والكلام من شرطي التركيب أو الإسناد، والفائدة.

(٢) الخصائص (٣٣١/٢).

(٣) المرجع السابق (١٧/١، ٣٢).

(٤) الجمل لعبدالقاهر الجرجاني (٤٠).

نفسه الزمخشري[١]. فقد اشترط هؤلاء ومن تابعهم الائتلاف أو التركيب إلى جانب الفائدة في كل من الكلام والجملة على حد سواء.

أما الاتجاه الثاني فهو يفرق بين المصطلحين، ويجعل الجملة أعم من الكلام، إذ شرط هذا الأخير ـ إضافة للتركيب ـ الفائدة، بخلاف الجملة؛ فقد تكون مفيدة، فيحسن السكوت عليها، وقد لا تكون كذلك. وممن ذهب إلى ذلك الرضي الذي يقول: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس»[٢].

وتبرز الفكرة ذاتها بوضوح أكبر عند ابن هشام، كما في قوله: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ: قام زيد، والمبتدأ وخبره، كـ: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام، قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام»[٣].

---

(١) المفصل في علم العربية (٦).

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/٣٣).

(٣) المغني (٤٩٠).

وبذلك يتضح أن الاتجاه الثاني يفرق بين المصطلحين؛ فالكلام هو القول المفيد، أما الجملة فهي القول المركب فحسب، أفاد أم لم يفد.

ومما له صلة بموضوع (الجملة) كذلك ما ظهر عند بعض الباحثين المعاصرين من نظرات تقويمية للدرس النحوي الموروث، استناداً إلى مدى عنايته بدراسة الجملة؛ حيث برز اتجاه لدى بعض المعنيين بالدرس اللغوي من المعاصرين يصف الدرس النحوي الموروث بالفقر الشديد في العناية بالجملة، ويرى في هذا الدرس أن «دراسة الجمل كانت من غائبات همومه»، ذكر ذلك سعد مصلوح في ثنايا حديثه وثنائه على منهج تمام حسان، وموافقته له في أن النحو العربي « نحو تحليل لا نحو تركيب»[(١)]. كما يذكر مهدي المخزومي أن حظ الجملة من عناية النحاة كان قليلا جدا، «بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا موضوعاً آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب»[(٢)].

وظاهر ما في هذه الأحكام وما يشابهها من تعسف؛ حيث تحكم على جهود السابقين بمكتسبات المعاصرين دون مراعاة لاختلاف العصور والأزمان. ثم إن مقالة ضمور العناية بدراسة الجملة عند السابقين غير مسلَّم؛ فعدم تصريح القدماء بالأصول والمبادئ النظرية في أعمالهم، لا يعني خلو تلك الأعمال من أبعاد وتصورات نظرية انبنت عليها تحليلاتهم. فقد كان النحاة السابقون يضمرون أصولهم

(١) المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن كتاب: في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات (٢٢٤).

(٢) في النحو العربي: نقد وتوجيه (٣٣- ٣٤).

ويسترشدون بروحها في كثير من الأحيان[١]. إلى جانب ذلك، ومع الإقرار بأن البحوث المتصلة بالجملة في التراث النحوي لا تتفق كمّاً وكيفاً مع ما للجمل من أهمية في الفكر واللغة والنحو، مع ذلك فقد عُني النحويون منذ سيبويه بعرض أنماط الجمل، وكيفية بنائها، كما عرضوا لكثير مما له صلة بضوابط تشكيل الجمل؛ «بل إنهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظمها وضوابط تحكمها وتسوغها، كالزيادة في بنيتها، والتقديم والتأخير والحذف... ولئن جاءت هذه الدراسة موزعة على الأبواب المختلفة التي تمثل الوظائف النحوية، فلأن ذلك ينسجم مع منهجهم العام»[٢].

إضافة إلى ذلك، فقد عُني النحويون كثيرا بمصطلح له صلة مباشرة بموضوع الجملة ـ كما أشرت ـ وأعني به مصطلح (الكلام)؛ فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من تعريف بهذا المصطلح في بدايته، وكأن ما يتلوه من أبواب ومباحث هو شرح للعناصر التي يتألف منها الكلام. وقد أشار الأشموني في شرحه على الألفية إلى أن ابن مالك «إنما بدأ بتعريف الكلام؛ لأنه المقصود بالذات، إذ به التفاهم»[٣]. ويبدو أن استخدام النحاة لهذا المصطلح والعناية به «فيه توفيق كبير، وذلك أن الكلام يقصد به النشاط الحي، والتنفيذ الواعي للنظام اللغوي المخزون في ذهن الجماعة اللغوية، فإنهم أرادوا

(١) انظر: دراسات في اللسانيات العربية (١٥- ١٦).

(٢) المرجع السابق (١٥).

(٣) شرح الأشموني على الألفية (٢٢/١).

أن يقولوا إن التقعيد لا يكون إلا للمنطوق الفعلي الذي يؤدي فائدة يحسن السكوت عليها»[١].

فمن الواضح ـ كما ذكر أيوب - : «أن النحاة قد قصدوا بالجملة ما يقصده بعض علماء اللغة المحدثين بعبارة (الحدث اللغوي)، وهو نفس الاتجاه الذي ارتضاه آلان جاردنر في كتابه (اللغة والكلام)، حيث قال: إن الجملة مثال للكلام تُنطَق وتُسمَع وتشير إلى معنى محدد[٢].

الإسناد:

معنى الإسناد لغةً: الإلصاق والإضافة، يقال: أسند الرجل ظهره إلى الحائط، إذا ألصقه وأضافه إليه. أما اصطلاحاً، فقد عرفه ابن مالك بأنه «تعليق خبرٍ بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه»[٣]. وقد تعقب أبو حيان ابن مالك بأن تعريفه ليس بحاصر لأنواع الإسناد. وأورد تعريفا لبعض أصحابه، مفاده أن الإسناد «في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله كذلك»[٤].

ولا تبتعد التعريفات التي أوردها نحويون آخرون عن التعريفين السابقين؛ ويركز ابن يعيش عند تعريفه لهذا المصطلح على قضايا

---

(١) بناء الجملة العربية (٣٠).

(٢) دراسات في النحو العربي (١٢٦).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٩/١). وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٥/١).

(٤) التذييل والتكميل (٣٢/١).

(التركيب) و(التعليق) و(الفائدة)، يقول: «تركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى... إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة»[١]. مع أن في كلامه إشارة إلى أن المسند إليه يكون كلمة.

وقد أشار النحاة إلى ركني الإسناد منذ وقت مبكر جدا، حيث نلحظ ذلك في أول مؤلَّف نحويّ وصل إلينا، يقول سيبويه: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا»[٢]. ثم تكرر ذكر هذين المصطلحين في مواضع أخرى من الكتاب[٣]. وسار النحويون بعد أبي بشر مقتفين أثره، حتى لا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من ذكر لهذين المصطلحين؛ من ذلك ما نلحظه لدى الفراء الذي يقول: «فلما جعلت الضيق مسندا إليك، فقلت: ضقتُ، جاء الذرع مفسراً له لأن الضيق فيه»[٤].

والمسند إليه هو المحدَّث عنه، والمسند هو المحدَّث به في عبارة سيبويه[٥]، وهو ما اشتهر عند عامة النحويين وجرى في كتبهم، حيث يعدون المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية مسنداً إليه، والخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية كل

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٠).

(٢) الكتاب (١/٢٣).

(٣) انظر: المرجع السابق (٢/٧٨، ١٢٦).

(٤) معاني القرآن (١/٧٩).

(٥) انظر: الكتاب (١/٣٤).

منهما مسند[١]، مع أن أبا بشر يعكس الأمر أحياناً، كما في قوله: «فالمبتدأ مسندٌ، والمبنيّ عليه مسندٌ إليه»[٢]. وقد عقب أبو حيان ـ كعادته ـ على ما ارتضاه ابن مالك مما اشتهر عند عامة النحويين، من أن المسند إليه هو المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية، والمسند هو الخبر في الاسمية والفعل في الفعلية، فقال: «وهذا أحد الاصطلاحات الأربعة. وثانيها: أن كلا منهما مسند ومسند إليه؛ لأن كلا قد أسند إلى الآخر، والآخر أسند إليه. وثالثها: أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه هو الثاني... والرابع: عكس هذا»[٣]. ولم ينس أن يعلل لهذا التفصيل والبيان فقال: «وإنما ذكرت هذه الاصطلاحات لأن المصنف[٤] ذكر أحد المصطلحات، فيتوهم أنه مصطلح النحويين أجمعين، ولئلا يقف أحد في كلام بعض النحويين على استعماله بعض هذه المصطلحات، فيتوهم أنه أخطأ في ذلك»[٥]. ثم يعتمد الدلالة اللغوية لمصطلح (الإسناد) ليرجح أن لكل هذه المصطلحات وجها، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وبعد هذه الإلمامة المختصرة بمصطلحي (الجملة) و(الإسناد)، أتناول فيما يأتي بالدراسة الإسناد إلى الجملة، من خلال المسائل: وقوع

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٩- ١٠)، شرح الكافية للرضي (١/٨).

(٢) الكتاب (٢/٧٨). وانظر: (٢/١٢٦).

(٣) التذييل والتكميل (١/٤٨).

(٤) أي: ابن مالك.

(٥) التذييل والتكميل (١/٤٨).

الجملة موقع الفاعل، ثم وقوعها موقع النائب عن الفاعل، وأخيراً وقوعها موقع المبتدأ.

مجيء الجملة فاعلاً:

من أنواع المسند إليه ما اصطُلح على تسميته بالفاعل، وليس المراد بهذا المصطلح عند النحويين من أحدث فعلاً على الحقيقة فحسب - كما قد يُتَوهّم - ولكن المقصود ما ارتفع بإسناد عامل إليه مفرّغ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به[١]؛ فالفاعل عند أهل العربية «ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء»[٢]. فالفاعل في عرف النحاة ليس مختصاً بمن أوجد الفعل، بل قد يكون ذلك، وقد يكون من كان الفعل حديثاً عنه؛ فـ«الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه، مقدما قبله، كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن»[٣].

والأصل أن يكون الفاعل اسما صريحاً أو مؤوّلا به، واختُلف في الإسناد إلى الفاعل إذا كان جملة على أقوال:

أولها: الجواز مطلقاً، وممن قال بذلك هشام بن معاوية الكوفي

(١) انظر: أسرار العربية (٧٧، ٧٩)، المقاصد الشافية (٢/٥٣٠ وما بعدها)، همع الهوامع (١/٥١٠).

(٢) الخصائص (١/١٨٥).

(٣) الأصول في النحو (١/٨١).

وثعلب وجماعة من الكوفيين[١]. أورد أبو حيان قول ابن مالك: «فلذلك قلت: المسندُ إليه، ولم أقل: الاسم المسند إليه»، ثم عقب على ذلك بقوله: «ويظهر منه مذهب هشام ومن ذُكر معه؛ لأن البيت[٢]... هو نظير ما أجازه هشام من قوله: ظهر لي أقام زيد أو عمرو»[٣].

ثانياً: الجواز بشرط أن تكون الجملة في موضع فاعل لفعل من أفعال القلوب، والفعل معلَّق عنها، وهو قول الفراء وجماعة من النحويين[٤]. كما نُسب هذا القول إلى سيبويه، وكلامه - كما يقول أبو حيان - محتمل[٥]. وقد أثبت محقق (الكتاب) في الحاشية نصاً منقولاً من نسختي (أ) و(ب) تعليقا على قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[٦]: «بدا لهم فعل، والفعل لا يخلو من فاعل، ومعناه عند النحويين أجمعين: بدا لهم بدوٌ قالوا ليسجننه.... ولا يكون ليسجننه بدلا من الفاعل، لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة»[٧].

---

(١) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٥٣٦)، الخصائص (٢/٤٣٤- ٤٣٥)، التذييل والتكميل (١/٥٦)، المغني (٥٣٤، ٥٣٩)، المقاصد الشافية (٢/٥٣٨)، هشام بن معاوية الضرير (١٢٩).

(٢) هو بيت الفرزدق الذي سيرد ذكره بعد قليل عند عرض أدلة المجيزين.

(٣) التذييل والتكميل (٧/١٧٥). وانظر مقالة ابن مالك في (شرح التسهيل (٢/١٠٥).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٣٣٣، ١٩٥)، التذييل والتكميل (١/٥٦)، المغني (٥٣٤، ٥٥٩)، المقاصد الشافية (٢/٥٣٩)،

(٥) انظر: الكتاب (٣/١١٠)، إعراب القرآن للنحاس (٢/٣٢٩)، التذييل والتكميل (١/٥٦)، المغني (٥٥٩)، همع الهوامع (١/٥٢٥).

(٦) سورة يوسف، آية (٣٥).

(٧) الكتاب (٣/١١٠)، حاشية رقم (٣).

وهذا الكلام ليس لسيبويه، بل هو للسيرافي[١] ؛ أما الشاطبي فقد أورد العبارة بعد قوله: «وقد وقع المبرد في كتاب سيبويه طرة نصها»، ثم أورد القول بنصه، وعقب عليه صاحب المقاصد بقوله: «هذا ما قال، وقد زعم أنه مذهب النحويين أجمعين، يعني من تقدمه، وقد ذكر ابن خروف أن النحويين خالفوا فيما قال، وعلى الجملة فهم فيه فرقتان»[٢].

ثالثاً: المنع مطلقاً، وممن نُسب له القول بذلك المبرّد[٣]، والفارسي[٤]، وجمهور البصريين[٥]، وهو القول المشهور عند ابن هشام[٦]. وهو أصح المذاهب عند السيوطي[٧].

قبل إيراد أدلة هذه الأقوال ومناقشتها، أشير إلى قول لابن هشام لا يخرج عن ترجيح لقول من يمنع مجيء الجملة فاعلاً، وقصر الجواز على المفرد أو ما في معناه؛ فقد عقب على القول المنسوب إلى الفراء،

---

(١) ينظر شرحه للكتاب (٤/١٠ب).

(٢) المقاصد الشافية (٢/٥٤١).. ولعل مما يرجح أن القول ليس لسيبويه، أن أبا بشر لا يستخدم مصطلح (الجملة)، إضافة إلى أن النص لا يشبه كلام سيبويه. (انظر: بناء الجملة العربية: ٤٢).

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/٣٢٩)، التذييل والتكميل (١/٥٥)، المقاصد الشافية (٢/٥٤١).

(٤) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٥٣٤، ٥٣٦).

(٥) انظر: التذييل والتكميل (٦/١٧٤).

(٦) انظر: المغني (٥٥٩).

(٧) انظر: همع الهوامع (١/٥٢٥).

الذي أجاز فيه المسألة بشرط أن يكون الفعل من أفعال القلوب، على أن يعلَّق عن الجملة بأحد المعلِّقات، فقال: «وبعد، فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى: ظهر لي جواب أقام زيد، أي جواب قول القائل ذلك»[١].

لعل أهم دليل لمن أجاز مجيء الفاعل جملة يُسنَد الفعل إليها قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[٢]، حيث يفيد ظاهر الآية أن الفعل ﴿ بَدَا ﴾ أسند إلى الجملة ﴿ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾، يقول السمين الحلبي معدداً الأوجه الإعرابية لهذه الآية: «والرابع: أن نفس الجملة من ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ هي الفاعل، وهذا من أصول الكوفيين»[٣]. ومع أن الشاطبي من الذين يمنعون مجيء الجملة فاعلا لفظاً ومعنىً، ويؤوّلون ما جاء ظاهره كذلك بالمفرد، مع ذلك فهو يعترف بأن الوارد المسموع من هذا النمط التركيبي كثير، يقول بعد أن ذكر الآية: «ومن هذا النوع كثير»[٤].

من الشواهد الأخرى التي جاء في ظاهرها الفاعل جملة قول الله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾[٥]، حيث إن الفاعل في الظاهر

(١) المغني: (٥٣٤).
(٢) سورة يوسف، آية (٣٥).
(٣) الدر المصون (٦/٤٩٤).
(٤) المقاصد الشافية (١/٤٨).
(٥) سورة إبراهيم، آية (٤٥).

هو جملة ﴿ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾. «قال بعض الكوفيين: إن جملة ﴿ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ هو الفاعل، وهم يجيزون أن تكون الجملة فاعلاً»[(١)].

من أدلة هذا القول كذلك قول الله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾[(٢)]، وبمثلها جاء قول الله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾[(٣)]، قال الزمخشري: «فاعل ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ ﴾ الجملة بعده. يريد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه»[(٤)].

من أدلة المجيزين الأخرى قول الله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[(٥)]، فمع أن هذا الآية يوردها من يستدل على جواز مجيء الجملة مبتدأ مسنداً إليها، فإنها لا تخلو من شاهد على مسألة الإسناد إلى الجملة وهي في موضع الفاعل؛ حيث أجاز بعض النحويين أن يكون ﴿ سَوَآءٌ ﴾ في الآية مبتدأ، وجملة ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ في موضع الفاعل المغني عن الخبر، والتقدير: استوى عندهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم[(٦)].

---

(١) الدر المصون (١٢٥/٧).

(٢) سورة طه، آية (١٢٨). وقد قرأها العامة (يهد) بياء الغيبة، وقرأها ابن عباس وغيره بالنون. انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٦٠/١١)، البحر المحيط (٣٩٦/٧)، الدر المصون (١٢٠/٨).

(٣) سورة السجدة، آية (٢٦).

(٤) الكشاف (٥٥٨/٢). وانظر: الدر المصون (١١٨/٨).

(٥) سورة البقرة: آية (٦).

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢١)، التذييل والتكميل (٢٥٢/٣). ومثل هذه الآية آيات أخر كثيرة؛ منها قول الله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، وقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴾ [إبراهيم: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يس: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ=

قول الشاعر:

ومـــا راعـــني إلا يـــسيرُ بـــشُرْطَةٍ وعهْدي به قَيْناً يَفُشّ بكيرِ[١]

فجعل (يسير) فاعلا، وهو فعل مضارع.

قول الفرزدق:

مـــا ضـــر تغلـــبَ وائـــلٍ أهجوتَـــها أم بلتَ حيثُ تلاطم البحران[٢]

حيث جاء فاعل (ضر) جملة (أهجوتها)، وقد أورد الشاطبي هذا البيت بعد قوله متحدثاً عن مجيء الجملة فاعلاً: «وفي الشعر أيضا من ذلك كثير»[٣].

قول بشر بن أبي خازم:

نـــزعتَ بأســـباب الأمـــور وقـــد بـــدا لذي اللبّ منها أيُّ أمريه أصوبُ[٤]

حيث جاءت جملة (أيّ أمريه أصوب) في محل رفع فاعل (بدا).

=لَكَٰذِبُونَ﴾[المنافقون: ٦]. أما الوارد من الشعر بهذا التركيب فهو أكثر من أن يحصى؛ من ذلك قول ذي الرمة:

ســـواء عليـــك اليـــوم أنْـــصاعَتِ النَّـــوى بخرقـــاءَ أم أنحـــى لـــك الـــسيفَ ذابـــحُ

(انظر: ديوان ذي الرمة (٨٧٣)، المقتضب (٢٩٨/٣)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٥١١).

(١) البيت لمعاوية بن خليل النصري من بني أسد، انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب(٤٤٠)، الخصائص(٤٣٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش(٢٧/٤)، المغني(٥٥٩)، خزانة الأدب (٣٦٤/٥، ٥٨٤/٨، ٥٨٠).

(٢) قائله الفرزدق، انظر: ديوانه (٣٤٤/٢)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٥٠٨)، أمالي ابن الشجري (٤٠٥/١)، التذييل والتكميل (١٧٤/٧)، المقاصد الشافية (٥٣٩/٢)، خزانة الأدب (٩/٦).

(٣) المقاصد الشافية (٥٣٩/٢).

(٤) انظر: ديوان بشر بن أبي خازم (٨)، المقاصد الشافية (٥٣٩/٢).

قول عروة بن مرّة:

أشَـــتَّ عليـــكَ أيَّ الأمريْـــن تـــأتي أتسْتَـخْذي صديقَك، أم تُغيـرُ؟[١]

ففاعل (أشتّ): جملة (أي الأمرين تأتي).

أما من القياس، فمما قوى به المجيزون لمجيء الفاعل جملة قولهم ما يلي:

- أن الجملة تقع مفعولاً، نحو قولهم: ظننت زيداً يضرب؛ فلا مانع قياساً على ذلك من مجيئها فاعلاً[٢].
- أن الجملة يصح مجيئها فاعلاً إذا اقترنت بـ(أن) باتفاق «ولا زيادة لها في المعنى، وليس لها في اللفظ تأثير، ولا يخرج الفعل عن كونه فعلاً، فليجْرِ دونها»[٣].
- صحة مجيء الفاعل لفظاً بدلاً من الجملة بالإشارة إليها، فيقال: وقع ذلك، وقيل ذلك، فتشير نحو جملة، «فناب عنها، ولا ينوب إلا عما يصح هناك»[٤].
- أن الجملة تقام مقام المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، كما في قولهم: قيل إنّ الرجل عالم، ونحوه، وهو كالفاعل[٥].

هذه أهم الأدلة مما وقفت عليه مما يعضد مقالة المجيزين لمجيء

---

(١) انظر: التمام لابن جني (٤٨). ومعنى (أشت): تفرق.

(٢) انظر: التذييل والتكميل (١٧٥/٦). وقد نقل أبو حيان هذه التعليلات عن كتاب البسيط.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر: التذييل والتكميل (١٧٥/٦). وقد نقل أبو حيان هذه التعليلات عن كتاب البسيط.

الفاعل جملة.

أما من منع وقوع الفاعل جملة، فقد اشترط أن يكون الفاعل اسماً صريحا أو مؤوّلاً به، كالجملة المصدرة بـ(أن) المصدرية، نحو قولهم: يسرني أن تحرص على طلب العلم؛ يقول ابن جني مؤكداً على حرص العرب ـ والنحويون تبع لهم في ذلك ـ على أن يكون الفاعل اسماً: «والفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً محضاً، وهم على إمحاضه اسماً أشد محافظة من جميع الأسماء؛ ألا ترى أن المبتدأ قد يقع غير اسم محض»[(١)].

ومما استدل به المانعون لمجيء الجملة فاعلاً، أن «الفاعل يصح إضماره، والجملة لا يصح إضمارها؛ لأن المضمر لا يكون إلا معرفة، والجمل مما لا يصح تعريفها من حيث كانت معاني الجمل مستفادة، ولو كانت معرفة لم تكن مستفادة، فلما تدافع الأمران فيها لم يجتمعا»[(٢)]. ثم إن الفاعل قد يعرّف بالألف واللام، وهي لا تدخل على الجملة، فلا يصح وقوعها فاعلاً[(٣)].

ثم إن الفاعل كالجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء؛ لاستقلالها. إضافة إلى أن الجملة قد عمل بعضها في بعض، فلا يصح أن يعمل فيها الفعل، لا في جملتها ولا في أبعاضها؛ إذ لا

(١) سر صناعة الإعراب (١/٢٨٥). وانظر: الخصائص (٢/٣٧٠). وسيرد بحث مسألة مجيء المبتدأ غير اسم لاحقاً.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٦- ٢٧). وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/١٥٣).

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/١٥٣).

يمكن تقديرها بالمفرد[١].

أما ما استدل به المجوّزون من الأدلة المسموعة، فقد أولها المانعون تأويلات شتى، حرصاً منهم على اطراد القاعدة وانتظامها، وعدّ ما خالف ذلك من الشاذ الذي يحفظ، من غير حاجة إلى وضع قاعدة جديدة تصادم القاعدة المؤسَّسة على المسموع الأكثر من كلام العرب، الذي يؤكد على أن تأليف الجملة في العربية يقضي بأن يكون الفاعل اسماً صريحاً أو ما هو بمنزلته، والمقصود بما هو بمنزلته أن يكون جملة مبدوءة بحرف مصدريّ (أنْ، وأنّ، وما، ولو)، فإن ورد إسناد الفعل إلى اسم، فذاك، وإن «ورد إسناد إلى غير الاسم فعلى تأويل اسم»[٢].

وإذا لم يمكن تأويل ما ورد مما ظاهره الإسناد إلى غير الاسم، فيلجَأ عندئذ إلى مقولة: الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه؛ يقول أبو حيان معلقاً على بيت الفرزدق السابق، وما أجازة هشام من كون الجملة هي الفاعل: «والصحيح أنه لا يجوز، فينبغي تأويل البيت على ما يخرجه عن ظاهره، وإلا عُدّ من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»[٣].

وقد كثرت تأويلات المانعين وتعددت بكثرة النصوص المسموعة التي استدل به المجيزون، بل فاقت ذلك؛ إذ يوجد لكل نص أكثر من تأويل، وسنقتصر على ذكر أهم هذه التأويلات:

في توجيه آية يوسف السابقة، ذكر المانعون أوجهاً، منها:

---

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) المقاصد الشافية (٤٨/١). وانظر: التذييل والتكميل (٥٦/١)، المغني (٥٥٩).

(٣) التذييل والتكميل (١٧٥/٧).

ـ أن يكون الفاعل ضميراً يعود على المصدر المفهوم من الفعل (بدا)؛ فيكون تقدير الكلام: بدا لهم بداء، و«العرب تقول: قد بدا لي بداء، أي: تغير رأيي عما كان عليه. وأكثر العرب تقول: قد بدا لي، ولم يذكر بداء، لكثرته لأنه في الكلام دليلاً على تغير رأيه، فترك الفاعل وهو مراد»[١]. ومما يرجح هذا التوجيه إظهار هذا المصدر في مواضع أخرى شبيهة، من ذلك قول الشاعر:

لعلكَ ـ والموْعودُ حقٌّ لقاؤه ـ بدا لكَ في تلكَ القلوصِ بداءُ[٢]

وإلى هذا الرأي ذهب المبرد وغيره.

وعندئذ تكون جملة ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ جملة مفسرة لذلك الضمير، والعرب قد تفسر المفرد بالجملة. أو تكون جواباً لقسم محذوف، تقديره: والله ليسجننه. أو جواباً لـ﴿بَدَا﴾؛ لأنه من أفعال القلوب، وأفعال القلوب قد تجري مجرى القسم، فتحتاج إلى جواب. أو تكون الجملة في موضع نصب بفعل مضمر تقديره: قالوا ليسجننه[٣].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٠٤/٣).

(٢) قائله محمد بن بشير الخارجي، وقيل: رجل من مزينة. انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٢٥٦، ٥٤٦)، الخصائص (٣٤٠/١)، البيان في غريب إعراب القرآن (٤١/٢)، التذييل والتكميل (٥٧/١).

(٣) انظر هذه التخريجات في: الكتاب (١١٠/٣، هـ٣)، البيان في غريب إعراب القرآن (٤١/٢)، إعراب مشكل القرآن (٣٨٧/١)، شرح الجمل لابن عصفور (١٥٧/١)، التذييل والتكميل (٥٦/١- ٥٧)، المغني (٥٥٩)، المقاصد الشافية (٥٤١/٢).

ـ فاعل ﴿بَدَا﴾ ليس جملة ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ كما ذهب إلى ذلك من أجاز مجيء الجملة فاعلاً، بل هو ضمير يعود على ما دل عليه ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ وقام مقامه، أو يعود على المصدر المنسبك من قوله: ﴿إِلَآ أَن يُسْجَنَ﴾ ، أو على المصدر الدال عليه السجن في قوله: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ ؛ فالتقدير على هذه الاحتمالات: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات هو، أي: سجنه مقسمين ليسجننه. وقد نسب هذا القول إلى سيبويه[١]، واستحسنه أبو حيان[٢].

ـ قيل كذلك: الفاعل محذوف لم يعوض بشيء، وليس في اللفظ ما يقوم مقامه، وتقدير الكلام: ثم بدا لهم رأي[٣].

ـ نسب ابن هشام إلى مكي بن أبي طالب وغيره توجيه الآية على أن اللام فيها بمعنى (أن) المصدرية، فيكون تقدير الكلام: بدا لهم أن يسجنوه[٤].

أما آيتا طه والسجدة السابقتان، فقد استبعد المانعون أن تكون جملة (كم أهلكنا) هي الفاعل، وخرجوا الآيتين على أن فاعل (لم يهد) في الآيتين هو المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: أو لم يهد لهم الهدى، قال أبو جعفر النحاس: «وقال محمد بن يزيد، فيما حكاه لنا عنه علي بن سليمان، وهذا معنى كلامه، قال: يهدي يدل على

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٤١)، مشكل إعراب القرآن (١/٣٨٧).
(٢) انظر: البحر المحيط ١/٥٧.
(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٤١)، مشكل إعراب القرآن (١/٣٨٧).
(٤) انظر: المغني (٥٣٢).

الهدى، فالفاعل هو الهدى»[١].

وقيل: إن الفاعل ضمير اسم الله تعالى، ومعنى (يهدي): يبين. ومفعول (يهدي) محذوف، تقديره: أفلم يبين الله لهم العبر وفعله بالأمم المكذبة. ويدل على هذا التخريج ـ كما قال الزمخشري ـ قراءة (نهدي) بالنون؛ فهي مؤيدة لتقدير الفاعل في قراءة العامة ضمير الله تعالى[٢].

وقيل: إن الفاعل مضمر يفسره ما دل عليه قوله: ﴿أَهْلَكْنَا﴾، أي: إهلاكنا، والتقدير: أفلم يتبين لهم هلاك من أهلكنا من القرون؛ وتكون الجملة بعده مفسرة[٣].

ويرى أبو حيان أن أحسن التخاريج الثاني، أي أن الفاعل ضمير الله تعالى، فكأنه قال: أفلم يبين الله، ومفعول (يبين) محذوف، أي: العبر بإهلاك القرون السابقة. ثم قال: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، أي: كثيرا أهلكنا؛ فـ(كم) مفعولة بأهلكنا، والجملة كأنها مفسرة للمفعول المحذوف لـ ﴿يَهْدِ﴾[٤].

ومن توجيهات المانعين للأبيات الشعرية التي استدل بها المجوّزون ما

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣/٦٠). وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢/١٥٤)، المحرر الوجيز (١١/١١٤).

(٢) انظر: الكشاف (٣/٩٦)، إملاء ما من به الرحمن (٢/١٢٨)، الدر المصون (٨/١١٧-١١٨).

(٣) انظر: إملاء ما من به الرحمن (٢/١٢٨)، الدر المصون (٨/١١٨).

(٤) انظر: البحر المحيط (٧/٣٩٦)، الدر المصون (٨/١١٩).

ذكروه في تخريج البيت الأول السابق؛ حيث قيل: إنه على تقدير (أن) المصدرية، فيكون تقدير الكلام: وما راعني إلا أن يسير بشرطة؛ وبذلك يكون الفاعل مصدراً مؤولاً من (أن) وما دخلت عليه؛ فلما حذفت (أن) ارتفع الفعل[١]، وذلك وارد ومسموع عن العرب، كما في قول الشاعر:

ألا أيّهذا الزاجري أحْضُرُ الوغى وأن أشْهد اللذات هل أنت مخْلدي[٢]

على رواية رفع (أحضرُ)، حيث حذفت (أن) فارتفع الفعل بعد حذفها.

أما ابن جني فقد أضاف بعد أن نسب التوجيه السابق لشيخه الفارسي قائلاً: «وقد يجوز أن يكون حالاً، والفاعل مضمر، أي: وما راعني إلا سائراً بشرطة»[٣].

هذه أهم التوجيهات التي وجه بها المانعون النصوص المسموعة التي عضد بها المجوّزون رأيهم، وتوجيه باقي النصوص المسموعة لا يخرج ـ في عمومه ـ عن هذا.

أما الفراء، فقد اشترط لجواز المسألة شرطين:

---

(١) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٤٣٩ ـ ٤٤٠)، الخصائص (٤٣٤/١)، التذييل والتكميل (٥٦/١).

(٢) قائله طرفة، والبيت من معلقته. انظر: ديوانه (٣١)، الكتاب (٩٩/٣)، مجالس ثعلب (٣١٧)، المقتضب (٨٢/٢ ـ ٨٣)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٤٣٩)، خزانة الأدب (١١٩/١، ٤٦٣، ٥٧٩/٨، ٥٠٧).

(٣) الخصائص (٤٣٤/١).

- أن تنسب الجملة الواقعة فاعلاً لفعل من أفعال القلوب.

- أن تقترن الجملة الواقعة فاعلاً بأداة معلّقة.

والمقصود بالتعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعد المسند في النمط التركيبي الذي نتناوله بالدرس. ومن المعلّقات أدوات الاستفهام، نحو: ظهر لي أسافر محمد أم صالح[١].

وبذلك يتضح أن الفراء ومن وافقه لا يجيزون مجيء الجملة فاعلا إذا لم يتحقق الشرطان السابقان، فـ«لا يجيزون: يسرني يخرج عبدالله، فإن جاء ما ظاهره ذلك تأولوه»[٢].

وقد عقب ابن هشام على مذهب بقوله: «وفيه نظر؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوّزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟»[٣]. والغريب أنه بعد هذه المؤاخذة والرد الذي خص به ابن هشام قول الفراء، يصحح المسألة مع أحد المعلقات، فيقول: «وبعد، فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلّقات»[٤].

والناظر في النصوص التي استدل به المجوّزون يلفيها في الأغلب مستجيبة لما اشترطه الفراء في الجملة التي يجوز وقوعها فاعلاً؛ فأغلبها مصدر بأداة من أدوات التعليق؛ كما في قول الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٧٠).

(٢) التذييل والتكميل (١/ ٥٦). وانظر: المغني (٥٣٤، ٥٥٩)، المقاصد الشافية (٢/ ٥٣٩).

(٣) المغني (٥٣٤).

(٤) المرجع السابق.

ٱلْقُرُونِ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[٢]. على أن في تصنيف كلمة ﴿كَمْ﴾ الواردة في آية (طه) خلافا مؤثرا في القول بالتعليق بها؛ حيث عدها بعضهم استفهامية، فيصح التعليق بها عندئذ، في حين ذهب أبو حيان إلى رد ذلك وصحح القول بأنها خبرية وليست استفهامية[٣].

هذه أهم الأدلة التي وقفت عليها في هذه المسألة، للمجيزين وللمانعين، وسأرجئ الترجيح بين المذهبين إلى ما بعد عرض مسألتي: الجملة الواقعة نائب فاعل، والجملة الواقعة مبتدأ؛ لعل الأمر يزداد وضوحاً، ولقوة الصلة بين الجملة الواقعة فاعلاً، والجملة الواقعة نائباً عنه أو مبتدأ، حيث تجتمع كلها تحت مسمى (الجملة المسند إليها).

الجملة الواقعة نائب فاعل:

ذكر أبو حيان أن ابن مالك هو من وضع مصطلح (النائب عن الفاعل)، «وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يُسمّ فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح»[٤]. وكما اختلف النحويون في مجيء الجملة فاعلاً، اختلفوا أيضاً في مجيء الجملة نائب فاعل؛ وما ذلك إلا لقوة الصلة بين الفاعل وما ينوب عنه؛ فـ«من حقيقة النائب أن

(١) سورة طه، آية (١٢٨).

(٢) سورة إبراهيم، آية (٤٥).

(٣) البحر المحيط (٣٩٦/٧)، الدر المصون (١١٩/٨).

(٤) التذييل والتكميل (٢٢٥/٦).

يقوم مقام ما ناب عنه في أحكامه كلها»[١]. وقد قال ابن مالك في منظومته الألفية:

ينوبُ مفعولٌ به عن فاعلٍ فيما له كنيلَ خيرُ نائلِ

وعلق الشاطبي على ذلك بقوله: «وقوله: (فيما له) (ما) واقعة على أحكام الفاعل المقررة... فيريد أنه ينوب عن الفاعل فيما له من الأحوال والأحكام، ويقوم مقامه فيها»[٢].

وقبلهما قال ابن معط في ألفيته:

وحالُ ذا المَفْعول حالُ الفاعل[٣]

وقد شرح ابن القواس ذلك بقوله: «يريد أن حكم هذا المفعول، أعني الذي لم يسم فاعله، حكم الفاعل في الرفع والترتيب في الأوائل»[٤].

ومع أن إسناد الأقوال في هذه المسألة لم يكن بالوضوح الذي كان عليه في المسألة السابقة، فإن جريان البابين مجرى واحداً، والتصريح بأسماء بعض من أجاز المسألة وبعض من منعها، يقطع بأن ما أثبت من أقوال في المسألة السابقة، ومن قال بها، يسري على هذه المسألة أيضا:

فقد أجاز نيابة الجملة عن الفاعل مطلقاً هشام بن معاوية وثعلب وجماعة من الكوفيين، قال ابن هشام: «واختلف في الفاعل ونائبه هل

(١) المقاصد الشافية (٣/٣٥).

(٢) المرجع السابق (٣/٥).

(٣) شرح ألفية ابن معط (١/٦٢٥).

(٤) المرجع السابق. وانظر: البحر المحيط (١/١٠٦) حيث قال أبو حيان: «والمفعول الذي لم يسم فاعله في ذلك حكمه حكم الفاعل».

يكونان جملة أم لا؟ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقا»[١]. كما نُسب الجواز كذلك إلى جماعة منهم: السيرافي، وابن النحاس، وابن الضائع[٢].

جواز أن تكون الجملة في موضع نائب الفاعل بشرط أن يكون الفعل المسند إليها من أفعال القلوب، إضافة إلى كونه معلَّقاً عنها، وينسب هذا القول إلى الفراء وجماعة من النحويين، قال أبو حيان: «مذهب الفراء وجماعة من النحويين، وهو التفصيل، فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل أو مفعول لم يسم فاعله لفعل من أفعال القلوب، والفعل معلق عنها، نحو... وعُلم أقام عبدالله أم بكرٌ»[٣]. كما نُسب هذا القول إلى سيبويه، وكلامه - كما يقول أبو حيان - محتمل[٤].

منع المسألة مطلقاً، وممن نُسب له القول بذلك المبرّد[٥]، والفارسي[٦]، وجمهور البصريين[٧]، وهو القول المشهور عند ابن

(١) المغني (٥٥٩)، وانظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٥٣٦)، الخصائص (٤٣٥/٢)، التذييل والتكميل (٥٦/١)، المقاصد الشافية (٥٣٨/٢)، هشام بن معاوية الضرير (١٢٩).

(٢) انظر: منهج السالك (١١٧)، المقاصد الشافية (٥٧/٣).

(٣) التذييل والتكميل (٥٦/١). وانظر: معاني القرآن للفراء (٢ / ١٩٥، ٣٣٣)، المغني (٥٣٤، ٥٥٩)، المقاصد الشافية (٥٣٩/٢).

(٤) انظر: الكتاب (١١٠/٣)، إعراب القرآن للنحاس (٣٢٩/٢)، التذييل والتكميل (٥٦/١)، المغني (٥٥٩)، همع الهوامع (٥٢٥/١).

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٢٩/٢)، التذييل والتكميل (٥٥/١)، المقاصد الشافية (٥٤١/٢).

(٦) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٥٣٤، ٥٣٦).

(٧) انظر: البحر المحيط (١٠٦/١)، التذييل والتكميل (١٧٤/٦).

هشام[١]. وهو أصح المذاهب كما قال السيوطي: «اختلف في الإسناد إلى الجملة على مذاهب؛ أصحها: المنع، فلا يكون فاعلاً، ولا نائباً عنه»[٢].

مما استدل به من أجاز الإسناد إلى نائب الفاعل وهو جملة ما يأتي:

١-قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[٣]؛ فقد أقيمت جملة ﴿لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ مقام الفاعل، وممن نص على ذلك أبوالقاسم الزمخشري[٤]. والآيات التي تشبه هذه الآيات في تركيبها كثيرة في القرآن[٥].

٢- قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[٦]، قال السمين الحلبي: «الظاهر أن هذه الجملة ـ يعني جملة: لئن أشركت ـ هي القائمة مقام الفاعل؛ لأنها هي الموحاة، وأصول البصريين تأبى ذلك»[٧].

٣- قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[٨]، حيث قرأها الجمهور ﴿لِنَعْلَمَ﴾ بالنون، وقرئت "ليعلم" بالبناء للفاعل،

---

(١) انظر: المغني (٥٥٩).

(٢) همع الهوامع (١/٥٢٥).

(٣) سورة البقرة، آية (١١).

(٤) انظر: الكشاف (١/٨٧ ـ ٨٨)، البحر المحيط (١/١٠٦)، الدر المصون (١/١٣٦).

(٥) تكرر هذا النمط التركيبي كثيراً في القرآن، حيث وردت الجملة بعد القول بصيغة الفعل الماضي المبني للمجهول سبعاً وأربعين مرة، ووردت بعد القول بصيغة الفعل المضارع المبني للمجهول ثلاث مرات. (انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (٧٣١ ـ ٧٣٢).

(٦) سورة الزمر، الآية (٦٥).

(٧) الدر المصون (٧/٤٤١).

(٨) سورة الكهف، الآية (١٢).

كما قرئت "ليُعلَم" بالبناء للمفعول، فيكون القائم مقام الفاعل مضمون جملة ﴿أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ ، كما أنه مفعول العلم[١].

٤- قول الشاعر:

جَزِعْتُ حِذارَ البَيْنِ يومَ تَحمّلوا وحُقّ لمثلي يا بُثَيْنَةُ يجْزَعُ[٢]

فأسند (حُق) وهو مبني إلى غير الفاعل، إلى (يجزع) وهو جملة.

٥- قول الآخر:

وحُقّ لمَن أبو موسى أبوه يُوَفّقُه الذي نصب الجبالا[٣]

والقول فيه كالقول في البيت السابق، حيث نسب الفعل المبني للمجهول (حُق) إلى جملة (يوفقه الذي نصب الجبال).

٦- قول الآخر:

ولنعمَ حشْوُ الدّرع أنتَ إذا دُعِيَتْ نزالِ ولُجّ في الذُّعْرِ[٤]

٧- وقول الآخر:

وقدْ علمتْ سلامةُ أنّ سيْفي كريةٌ كلّما دُعِيَتْ نزالِ[٥]

---

(١) انظر: الكشاف (٦٦٠/٢)، البحر المحيط (١٤٥/٧)، الدر المصون (٤٤٧/٧، ٤٤٨).

(٢) قائله جميل بثينة، ينظر: ديوانه (١١٢)، الخصائص (٤٣٥/٢)، سر صناعة الإعراب (٢٨٥/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٤)، (٤٣/٨)، ضرائر الشعر لابن عصفور (٢٦٤)، خزانة الأدب (٥٧٩/٨، ٥٨١...). ويروى البيت كذلك:

وما كان مثلي يا بثينة يجزع

ولا شاهد فيه عندئذ.

(٣) قائله ذو الرمة. ينظر: ديوانه، شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٤/١).

(٤) قائله زهير، ينظر: شرح ديوان زهير (٨٩)، الكتاب (٢٧١/٣)، المقتضب (٣٧٠/٣)، الأصول (١٣٢/٢)، أمالي ابن الشجري (٣٥٤/٢)، خزانة الأدب (٣١٦/٦، ٣١٨).

(٥) قائله زيد الخيل، ينظر: شعر زيد الخيل (١٣٨)، المقتضب (٣٧١/٣)، الحماسة البصرية (٧٧/١)، أمالي ابن الشجري (٣٥٤/٢)، خزانة الأدب (٣١٧/٦).

حيث نابت (نزال) في البيتين عن فاعل (دُعيت)، وهذان الشاهدان يتوجهان على قول من يرى أن أسماء الأفعال مثل (نزال) أفعال حقيقية، وهم الكوفيون ومن وافقهم[١].

٨- أن الإسناد إلى الجملة مع الفعل المبني لغير فاعله ثابت عن العرب بل إن ذلك كثير؛ نقل الشاطبي عن ابن الضائع قوله: «الصحيح عندي جواز: قد عُلم أزيد في الدار أم عمرو؛ لأن كل فعل يتعدى المفعول فلا مانع أن يرد ويبنى للمفعول، قال: وكذلك: قد قيل زيد منطلق، وهو موجود في كلام العرب كثيرا، وفي القرآن»[٢].

٩- مما يقوي جواز نسبة الفعل المبني لغير فاعله إلى الجمل، أن هذا القول ليس فيه خرق لإجماع، ولا مخالفة لدليل[٣]، وما دام كذلك فلا مانع يمنع من جوازه.

أما المانعون لمجيء الجملة نائب فاعل للفعل المبني لغير فاعله، فيشترطون أن يكون نائب الفاعل اسماً صريحاً، أو ما هو بمنزلته، كما في قول الله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[٤]. فإن ورد إسناد الفعل

---

(١) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٦٣٩/٢)، المقاصد الشافية (٤٩٥/٥)، شرح التصريح (٢٨١/٢).

(٢) المقاصد الشافية (٥٧/٣).

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) سورة هود، الآية (٤٤).

إلى اسم، فذاك، وإن «ورد إسناد إلى غير الاسم فعلى تأويل اسم»[١]. فالمفعول الذي لم يسم فاعله نائب عن الفاعل، والفاعل لا يكون جملة، فكذلك نائبه.

أما ما استدل به المجوّزون من أدلة مسموعة من القرآن ومن كلام العرب، فقد خرجها المانعون ـ كما خرجوا النصوص التي في ظاهرها إسناد إلى الجملة وهي فاعل ـ على أوجه أخرى، تخرجها من أن تكون دليلاً للمجوّزين؛ فمما خرجت عليه آية البقرة السابقة:

ـ أن المفعول الذي لم يسم فاعله ضمير تقديره (هو)، يفسره سياق الكلام، فيكون التقدير عندئذ: وإذا قيل لهم قول، وتكون جملة ﴿لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾: لا محل لها من الإعراب، جملة مفسرة للمضمر[٢].

ـ أن القائم مقام الفاعل الجار والمجرور (لهم)، فتكون الجملة بعده في محل نصب.

أما بيت جميل وما أشبهه، فقد خرجه المانعون على حذف (أنْ) الناصبة، ولما حذفت ارتفع الفعل بعدها. فيكون الفعل (حُق) مسنداً إلى المصدر المنوي لا إلى الفعل وحده، والمراد: وحُق لمثلي الجزع[٣]. وقد اطرد حذف (أنْ) وإرادتها في كلام العرب، كما في قول الشاعر:

---

(١) المقاصد الشافية (٤٨/١). وانظر: التذييل والتكميل (٥٦/١)، المغني (٥٥٩).

(٢) ينظر: إملاء ما من به الرحمن (١٨/١)، البحر المحيط (١٠٦/١)، المغني (٥٢٥).

(٣) ينظر: الخصائص (٤٣٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٤ ــ ٢٨)، خزانة الأدب (٥٧٩/٨).

ألا أيّهـــذا الزاجـــري أحْـــضُرُ الـــوغى وأن أشْهد اللذات هل أنت مخْلدي[١]

وما خرجت عليه آية البقرة السابقة، من أن النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور (لهم)، رُد بأنه لا تتم به الفائدة، ثم إن هذا غير متحقق في مواضع أخرى، كما في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾[٢]؛ ولذلك قال ابن هشام بعد إيراده لهذا الاعتراض: «والصواب أن النائب الجملة؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة؟ والمفعول به متعين للنيابة»[٣].

أما عن تفصيل القول في أي القولين أحرى بالقبول في هذه المسألة، فسيكون ذلك، بمشيئة الله، بعد استكمال الحديث عن النوع الثالث من أنواع الجمل المسند إليها، وهي الجملة الواقعة مبتدأ.

الجملة الواقعة مبتدأ:

التراكيب في لغة العرب راجعة عند الاعتبار ـ كما يقرر النحويون ـ إلى جملتين: جملة اسمية وهي المصدرة باسم، وهي جملة المبتدأ والخبر، وجملة فعلية وهي المصدرة بفعل، «وإلى هاتين الجملتين ترجع

---

(١) قائله طرفة، وقد سبق تخريجه.

(٢) سورة الجاثية، الآية (٣٢).

(٣) المغني (٥٢٥). من المفارقات المهمة الإشارة في هذا الموضع إلى مسألة خلافية بين النحويين لها صلة بهذا الموضوع، أعني نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول، حيث يتعين عند عامة البصريين عدا الأخفش الأوسط أن ينوب المفعول به، ولا يجوز نيابة غيره عن الفاعل مع وجود المفعول. أما الكوفيون والأخفش فقد أجازوا نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول. (ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (٢٦٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٧)، شرح الكافية للرضي (٢١/١)، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس (٤٠٤/١).

التراكيب الإفادية كلها»[١]. بل إن بعض الدارسين يشير إلى أن جميع اللغات تتفق في التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، حتى تلك اللغات التي لا تحتوي على صيغة مميزة لكل من الاسم والفعل[٢]. وقد خصصت المبحثين السابقين عن الجملة المسند إليها في الجملة الفعلية، أما هذا المبحث، فهو عن الجملة المسند إليها في الجملة الاسمية.

وكما اختلف النحويون في مجيء الفاعل ونائبه جملة، اختلفوا كذلك في مجيء المبتدأ جملة، وإن كان التصريح بأصحاب الأقوال في هذه المسألة أقل وضوحاً، مما كان عليه الأمر مع المسألتين السابقتين. ومع ذلك فإن قياس قول من أجاز مجيء الجملة فاعلاً ونائباً عنه، جواز مجيئها مبتدأ كذلك؛ لأن المبتدأ شديد الشبه بالفاعل[٣]، وقياس من منع مجيئها فاعلاً أو نائبا عنه، منعُ مجيئها مبتدأ. وقد سبقت الإشارة إلى المجيزين والمانعين[٤].

استدل من أجاز أن يكون المبتدأ جملة بأدلة مسموعة من القرآن وغيره؛ منها:

[١] قول الله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٥]، حيث

(١) المقاصد الشافية (١/٥٨٩).

(٢) انظر: اللغة لفندريس (١٦٢).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/٢٨٥).

(٤) انظر: ص١٢ ـ ١٤ من هذا البحث.

(٥) سورة البقرة، الآية (٦). وقد أشرت في موضع سابق إلى أن هذا النمط التركيبي قد تكرر في مواضع كثيرة من القرآن الكريم وفي كلام العرب المنظوم منه والمنثور (انظر: ص١٦ من هذا البحث).

أعربت جملة ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ في موضع رفع مبتدأ، كما قيل بعكس ذلك، أي: ﴿سَوَآءٌ﴾ مبتدأ، والجملة بعده في موضع رفع خبر[١]، ولم يرتض بعض النحويين هذا التوجيه، منهم ابن الشجري الذي وجه تعبيرا مشابها للآية، وهو قولهم: سواء عليّ أقمت أم قعدت، قائلا: «فـ﴿سَوَآءٌ﴾ في هذا ليس بمبتدأ، كما ظن بعضهم، وإنما هو خبر المبتدأ المقدر، ... وكيف يكون قولك: (أقمت) خبرا لـ(سواء)، وهو جملة خالية من عائد إلى سواء ظاهر أو مقدر؟»[٢].

وكلام الفراء في توجيه آية مشابهة لهذه محتمل، ولعل ذلك يؤكد صحة نسبة القول بإجازة أن الجملة مبتدأ إليه وإلى الكوفيين، أو بعضهم، يقول موجها قول الله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[٣]: «فيه شيء يرفع ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾، لا يظهر مع الاستفهام. ولو قلت: سواء عليكم صمتُكم ودعاؤكم، تبين الرفع الذي في الجملة»[٤]. ومعلوم أن المبتدأ والخبر مترافعان عند الكوفيين، مما يرجح أن المقصود من كلام الفراء أن جملة ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾ في موضع رفع على الابتداء، وإن لم تظهر عليها علامة الرفع.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٧٧/١)، إعراب القرآن للنحاس (١٨٤/١)، البحر المحيط (٧٧/١)، الدر المصون (١٠٥/١).

(٢) أمالي ابن الشجري (٤٠٦/١).

(٣) سورة الأعراف، الآية (١٩٣).

(٤) معاني القرآن للفراء (١٩٥/٢).

وقد نص الشاطبي على أن هذا النمط التركيبي كثير في القرآن وكلام العرب، يقول: «وأيضا قد وقع المبتدأ جملة في اللفظ... نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت، وهو كثير في القرآن والكلام العربي»[١].

[٢] قول الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[٢]، حيث تحتمل الآية أن تعرب على أوجه؛ منها «وهو الظاهر الموافق لإخوانه، أن يكون جملة من مبتدأ وخبر»[٣]، فجملة ﴿يُرِيكُمُ﴾ في محل رفع مبتدأ مؤخر. وإنما قيل: الموافق لإخوانه؛ لأن هذه الآية وردت ضمن عدد من الآيات قبلها وبعدها، كل منها تبدأ بجملة اسمية، فقبلها مباشرة قول الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[٤]، والآية التي تلتها هي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ﴾[٥].

[٣] قول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[٦]، حيث «للناس في مثل هذا التركيب مذاهب»[٧]؛ منها أن تكون جملة ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ ﴾ في موضع رفع على الابتداء، وما بعدها الخبر[٨]. ومما ورد مثله من الكلام

(١) المقاصد الشافية (٢/٥٤٠).
(٢) سورة الروم، الآية (٢٤).
(٣) الدر المصون (٩/٣٨).
(٤) سورة الروم، الآية (٢٣).
(٥) سورة الروم، الآية (٢٥).
(٦) سورة النساء، الآية (٢٦).
(٧) الدر المصون (٣/٦٥٩).
(٨) ينظر: المرجع السابق، والمبتدأ والخبر في القرآن الكريم (٨٤).

المنظوم، قول الشاعر:

أريـــد لأنْـــسى حُـــبَّها فكَـــأنَّما تمثـلُ لـي ليلـى بكـل طريـقِ[١]

[٤] قول الله تعالى: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٢]، حيث قرأها الجمهور بفتح لام ﴿لَّمَن﴾، وقرأ عاصم من السبعة وغيره بكسر اللام[٣]، ومما خرجت عليه هذه القراءة أن يكون الجار والمجرور في موضع الخبر، وجملة ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ في موضع رفع مبتدأ، قال الزمخشري: «روى عصمة عن عاصم ﴿لِّمَن تَبِعَكَ﴾ بكسر اللام، بمعنى: لِمن تبعك منهم هذا الوعيد، وهو قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، على أن ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ في محل الابتداء، و﴿لَّمَن تَبِعَكَ﴾ خبره»[٤].

[٥] قول العرب: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[٥]، فجملة (تسمع) في محل رفع مبتدأ خبره (خير).

[٦] ومما جاءت فيه الجملة مبتدأ في الأصل، وقوعها اسماً لـ(ليس)،

---

(١) قائله كثير. ينظر: ديوانه (٢٤٨/١)، البحر المحيط (٢٠٠/٢)، الدر المصون (٢٨٥/٢)، المغني (٢٨٥)، حيث الرواية فيه: بكل سبيل.

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٨).

(٣) ينظر: الكشاف (٩٠/٢)، البحر المحيط (٢٤/٥)، الدر المصون (٢٧٣/٥).

(٤) الكشاف (٩٠/٢).

(٥) يروى المثل كذلك: لأن تسمع بالمعيدي خير، وأن تسمع، ويروى كذلك: تسمعَ بالمعيدي لا أن تراه. ينظر: الأمثال لأبي عبيد (٩٧ ـ ٩٨)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٤٣٩، ٤٩٩)، مجمع الأمثال (١٧٨/١). وينسب المثل إلى النعمان بن المنذر، وقيل: المنذر بن ماء السماء.

كما في قول الشاعر:

أوَ لَـيْسَ مِـنْ عَجَـبٍ أسـائِلُكُمْ ما خَطْبُ عاذِلَتي وما خَطْبي[١]

حيث جاءت جملة (أسائلكم) اسما لـ(ليس)، وأصله مبتدأ كما هو معروف عند النحويين.

[٧] من أدلة هذه المسألة كذلك، الجملة التالية لـ(لولا)، كما في قول الشاعر:

ألا زعَمَـتْ أسْـماءُ أن لا أحبُّـها فقلتُ: بلى لولا يُنازعُني شُغلي[٢]

فقد قيل: إن (لولا) في البيت امتناعية، فهي حرف امتناع لوجود، فتكون الجملة التالية لها في موضع رفع على الابتداء عند عامة البصريين، أو في محل رفع على الفاعل عند الكوفيين[٣].

وقد نقل البغدادي عن المرزوقي رد من أول البيت على أنه على حذف (أن) الناصبة حتى يكون مصدرا مقدرا في محل رفع، يقول: «وذهب الإمام المرزوقي إلى أن لولا الامتناعية قد يليها الفعل بقلة، ولا حاجة إلى التأويل»[٤].

وكما فعل المانعون للإسناد إلى جملة الفاعل ونائبه، عمدوا في

---

(١) قائله أسماء بن خارجة. ينظر: الأصمعيات (٤٩)، ضرائر الشعر لابن عصفور (٢٦٤)، خزانة الأدب (٨/٥٨٠).

(٢) قائله أبو ذؤيب الهذلي، ينظر: شرح أشعار الهذليين (١/٨٨)، المساعد على تسهيل الفوائد (٣/٢٢٤)، المغني (٣٦٤)، خزانة الأدب (١١/٢٤٦).

(٣) انظر: الإنصاف (٢/٦٨٧)، التذييل والتكميل (٣/٣٠٠)، المغني (٣٥٩ ـ ٣٦٠)، وعلى كلا التوجيهين تكون الجملة مسنداً إليها.

(٤) الخزانة (١١/٢٤٧).

هذه المسألة أيضا إلى التأويل ، وذكروا أوجها إعرابية أخرى تخرج الشواهد السابقة من أن يكون فيها دليل لمن أجاز مجيء المبتدأ جملة.

من ذلك ما قيل في تخريج قول الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[١]؛ حيث ذكر أن ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ ﴾ حال من البرق، أي: يريكم البرق كائناً من آياته. وقيل: إن الكلام على تقدير موصوف محذوف، والمعنى عندئذ: ومن آياته آية يريكم بها البرق خوفاً وطمعاً، فحذف الموصوف والعائد. وقيل: الكلام على تقدير حذف الحرف المصدري، ولما حُذف بطل عمله، والأصل: ومن آياته أن يريكم[٢].

أما قولهم: تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه، فقيل عنه: إنه شاذ[٣]، وقيل: هو على حذف (أن)، بدليل التصريح بـ(أن) بعد ذلك[٤].

وعل هذا النحو أول المانعون النصوص التي استدل بها من أجاز مجيء الجملة مبتدأ؛ وذلك حرصاً منها على أن يسلكوا كل الأشياء الخارجة عن نطاق الاطراد ضمن القاعدة العامة. وسيكون الترجيح قولاً عاماً يشمل الجملة الواقعة فاعلاً ونائباً عنه ومبتدأ؛ لأنها كلها تشترك في كونها مسنداً إليها.

---

(١) سورة الروم، الآية: (٢٤).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٣٢٣)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/١٨٢)، إملاء ما منّ به الرحمن (٢/١٨٥)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٢٥٠)، الدر المصون (٩/٣٨).

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي (٤/٤٥).

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط (١/٢٠٣)، التذييل والتكميل (١/٥٦).

تعقيب وترجيح:

إن الاستقراء للمسموع من كلام العرب يؤكد أن المسند إليه في الأغلب الأعم وظيفة إفرادية، سواء كان هذا المسند إليه مبتدأ أم فاعلا أو نائبا عنه. وإذا جاءت الجملة على النسق التركيبي المألوف قد لا تستلفت الانتباه ولا تثير التأمل، لكنها عندما ترد على خلاف البناء الشائع، تكون بحاجة عندئذ إلى التوقف للتساؤل عن هذا الخروج وسره.

ويمكن التمييز بين نوعين من الكلام من حيث التركيب والدلالة: أحدهما: يقصد به الإعلام والإخبار، وهي الوظيفة الأساس للكلام. والآخر: يخرج إلى الإبلاغ قصد الإمتاع، و«في المستوى الأول يكون الكلام مفهوما واضحاً يخترقه الذهن إلى المدلول مباشرة... وهو في المستوى الثاني، أي عندما يخرج إلى الإمتاع كاللغز، لا بد من معالجته لولوجه واستكناه معناه، فيتوسل بالبنية التركيبية والصوتية وغيرهما فيه... وإلى هذا الصنف ينتمي النص الأدبي»[1]. فالكلام العادي يتألف عادة من مسند ومسند إليه مفرد أو ما في تأويل المفرد، ويعدل عن ذلك، في الكلام الأدبي الخاص، الذي يراد منه تحقيق أغراض معنوية ودلالية، قد لا تتحقق بالنسق التركيبي المعتاد. مما يستدعي تأملا في التركيب الجديد، لإيضاح الغرض المعنوي المقصود. فلا مانع عندئذ من مجيء الجملة مخالفة في بنائها للأسلوب التركيبي

(١) دراسة في البلاغة العربية، نحو رؤية جديدة (١٦).

المعتاد، إذا أريد من ذلك تحقيق غرض معنوي قد لا يتحقق بغير ذلك التركيب الخاص؛ فالأولى بالكلام المعتاد أن لا يعدل عن البناء الشائع عند العرب، أما مع الكلام الأدبي وغيره من الكلام الذي يراد به الإمتاع، وينشد معاني قد لا تتحقق إلا بالعدول عن البناء المعتاد، فلا مانع من اقتفاء أثر الأمثلة الواردة، التي جاء فيها المسند إليه جملة، سواءً كانت هذه الجملة مبتدأ، أم فاعلاً أو نائباً عنه.

ولعل مجيء كلام العرب نثره ونظمه في أغلبه على النمط التركيبي المعتاد دفع ببعض النحويين إلى إنكار أن يكون في المسألة نزاع من حيث الأصل، قال الدماميني: «لا أظن أحدا ينازع في أن المسند إليه لا يكون إلا اسما»[١]، وقبل قال ابن الشجري: «إسناد الفعل إلى الفعل مستحيل»[٢]. وإذا كان المراد بهذه الأقوال وما يشبهها نفي الخلاف في المسألة على النحو الذي أشرت إليه عند عرض جزئياتها، فإن ذلك لا يصح؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، والخلاف قديم قدم من نُسب إليه القول بالجواز، مثل هشام بن معاوية الكوفي وثعلب وغيرهما. إضافة إلى أن الخلاف مشار إليه عند المبرد وابن جني وغيرهما ممن عاصرهما من النحويين أو جاء بعدهما.

ومع أن الغالب فيما ورد عن العرب مجيئه على النمط التركيبي المعتاد، كما أشرت إلى ذلك، فإن ذلك لا ينفي ثبوت نصوص أخرى

(١) حاشية الدسوقي على المغني (٢/٤٣٩).

(٢) أمالي ابن الشجري (٢/٣٧).

غير قليلة، بعضها آيات من القرآن الكريم، جاء المسند إليه فيها ـ في الظاهر ـ جملة. ومع أن هذه النصوص ليست قليلة في ذاتها، لكنها إذا ووزنت بالنصوص الواردة على النمط التركيبي المعتاد، تعد قليلة نسبيا، مما جعل النحويين يتعاملون معها بطريقتين تترجمان عن الخلاف المنهجي في التعامل مع النصوص الواردة عن العرب، مما خالف قاعدة عامة من القواعد التي قررها النحويون بعد تتبعهم للمسموع؛ أولى هاتين الطريقتين توجه أصحابها بعد إثباتهم للقاعدة العامة إلى «وضع قاعدة جانبية غير عامة، أي قاعدة جزئية مشروطة تحكم ورود مثل هذه الظاهرة، وهذا ما فعله بعض النحاة... وهذا الاتجاه أقرب إلى روح الوصف اللغوي»[١]. والطريقة الثانية يلجأ فيها أصحابها «إلى التأويل الذي يسلك كل الأشياء الخارجة عن نطاق الاطراد داخل القاعدة العامة، وهذا الاتجاه أقرب إلى روح المعيارية التعليمية»[٢].

خلاصة القول إن كلام العرب في غالبه متواتر على أن المسند إليه يكون في الجملة اسماً صريحاً أو ما هو في تأويل الاسم الصريح، ومع ذلك وردت نصوص غير قليلة جاء في ظاهرها الإسناد إلى الجملة، فعمد الحريصون على اطراد القاعدة إلى رد هذه النصوص إلى القاعدة العامة؛ وذلك باللجوء إلى التأويل والتقدير، وإذا أعجزهم ذلك نعتوا النصوص التي استعصت على التأويل بالشذوذ.

---

(١) بناء الجملة العربية (٤٦).

(٢) المرجع السابق.

وأولى من ذلك أن يقال إن الغالب مجيء المبتدأ والفاعل والنائب عنه اسماً صريحاً أو ما هو بمنزلته، وقد تحل الجملة محل المفرد في هذه الوظائف إذا كان المعنى يتطلب ذلك «لأن الألفاظ خدم للمعاني، وتناوب الأفعال والأسماء المواقع كثير»[١]. واعتماد المعنى في الترجيح ليس بدعاً من القول، يقول أبو حيان مبيناً أن اعتبار المعنى قد يقدَّم على غيره أحيانا في كلام العرب: «وكلام العرب منه ما يطابق فيه اللفظ المعنى، ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ»[٢].

وقد علق الشاطبي على الأدلة التي جاء فيها الفاعل جملة بقوله: إن «النمط مما حُمل الكلام فيه على معناه دون لفظه»[٣]. وقبله قال الزمخشري: «فإن قلت: الفعل أبدا خبر لا مخبر عنه، فكيف صح الإخبار عنه في الكلام؟ قلت: هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلاً بيّناً»[٤].

ومن الأمثلة على اعتماد المعنى ما نقله أبو الفتح ابن جني عن الفراء في تعليقه على قول سوار بن المضرب:

---

(١) دور الرتبة في الظاهرة النحوية (٣٦). وينظر: الجملة العربية (٢٢).

(٢) البحر المحيط (٧٨/١).

(٣) المقاصد الشافية (٥٣٩/٢).

(٤) الكشاف (٨٧/١).

فـإن كـان لا يرضـيك حتـى تردنـي إلى قطـريّ لا إخالـك راضـيا [١]

قال: «حمله الفراء على المعنى، قال: لأن معناه: لا يرضيك إلا أن تردني، فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى»[٢].

ثم أشار أبو الفتح إلى أن شيخه أبا علي الفارسي كان يغلظ في هذا ويكبره ويتناكره، ثم إنه فيما بعد لانَ له، وخفض من جناح تناكره. ويعقب ابن جني على ذلك منبهاً إلى أهمية المعنى قائلاً: «وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أُرَ به بأساً»[٣].

ولعل في مناقشة ابن هشام لابن عصفور الإشبيلي ما يجلي المنهجين المتبعين في التعامل مع النصوص ومراعاة معانيها، أحد هذين المنهجين يتمسك باطراد القاعدة العامة، وإن خالف ذلك ظاهر اللفظ والمعنى أحياناً، والآخر: يدور مع ظاهر التركيب والمعنى حيث دار. يقول ابن هشام في إعرابه لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾[٤]: «زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في ﴿قِيلَ﴾ ضمير المصدر، وجملة النهي مفسِّرة لذلك الضمير. وقيل: الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب[٥]. ويُرَد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف،

(١) سبق تخريج البيت.

(٢) الخصائص (٢/٤٣٣).

(٣) المرجع السابق.

(٤) سورة البقرة: آية (١١).

(٥) ذكر ابن عصفور هذا التأويل فراراً من القول بإسناد الفعل إلى الجملة، الذي تمنعه أصول البصريين ومن وافقهم.

وبعدمه في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾[١]. والصواب أن النائب الجملة، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسِّرة؟ والمفعول به متعين للنيابة»[٢].

ولعل من المعاني التي يمكن التماسها لترجيح مجيء المسند إليه جملةً في بعض النصوص السابقة ما ذكر في تأويل قول الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[٣]؛ حيث حلت جملة: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ محل الاسم المفرد (إهلاكنا) لغرض معنوي، وهو الدلالة على التكثير، فالمعنى مع الاسم غيره مع الجملة[٤].

ومن الضروري الربط بين التعبير وسياقه حتى يتضح وجه الخروج عن المألوف في بناء الجملة. ولعل تأمل التركيب الوارد في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾، «يكشف أن خصوم يوسف عليه السلام كانوا في اضطراب من الأمر بين الأخذ والرد، وقد طال بهم التردد والاضطراب.... وتأتي جملة: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ بالمضارع المسبوق باللام الموطئة للقسم والمؤكد بنون التوكيد، والفعل بذلك مستوف لجميع أوجه التوكيد الممكنة، ليحسم ما كان من حيرة واضطراب.... وبذلك صور هذا التركيب الخارج عن النظام النحوي هذا الموقف المعقد في جملة ختامية لمرحلة قاسية من حياة يوسف عليه السلام»[٥].

---

(١) سورة الجاثية: آية (٣٢).

(٢) المغني (٢٢٥).

(٣) سورة طه: آية (١٢٨).

(٤) انظر: دور الرتبة (٣٦).

(٥) بناء الجملة العربية (٤٧).

ويشير برجشستراسر إلى الهدف المعنوي نفسه مع طلب الخفة في التركيب، يقول معلقاً على الآية ذاتها: «يجوز في كل الأمثلة المذكورة إدخال حرف بين الجملتين، نحو: فبدا لهم أن يسجنوه، .... وغالباً يكون لحذف الأداة سبب، وهو في مثالنا أنه إذا أدخلنا (أنْ) لا يمكن توكيد الفعل بالنون، وإذا أدخلنا (أنّ) وقلنا: بدا لهم أنّهم ليسجننّه، صار التركيب ثقيلا، وحيل بين (بدا لهم) وبين ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ أكثر من الواجب»[١].

كذلك عند تأمل قول الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾[٢]، يمكن لأصحاب المعاني أن يذهبوا إلى احتمال أن يكون المجيء بالمسند إليه جملة: ﴿يُرِيكُمُ﴾ بدل المجيء به مفرداً (إراءتُكم)، كما في التركيب المعتاد، يهدف إلى نقل المخاطبين إلى جو الحركة المتجددة[٣].

ومما يلحَظ في النصوص التي جاء فيها الفاعل جملة، واستدل بها من أجاز أن يكون الفاعل على هذا النمط، أن جملة الفاعل جاءت في أغلبها تالية لأحد المعلّقات، فتكون بذلك محقّقة للشرط الذي اشترطه الفراء. كما أن الأفعال المسندة إلى الجملة تحقق فيها الشرط الذي نقله الشاطبي عن الفراء، وهو «كل فعل كان تأويله بلغني، أو قيل لي، أو انتهى إليّ»[٤]. مما يجعل اشتراط ما اشترطه الفراء حتى

(١) التطور النحوي للغة العربية (١٩٢)،
(٢) سورة الروم: آية (٢٤).
(٣) انظر: بناء الجملة العربية (٥٣).
(٤) المقاصد الشافية (٥٣٩/٢).

يجوز أن تكون الجملة فاعلاً، أمرا مقبولا يجب مراعاته، وتحققه في الجملة التي يكون فيها الفاعل جملة، إضافة إلى دواعي وأغراض معنوية تقتضي أن يكون الفاعل كذلك، مخالفاً للنمط الاستعمالي الشائع في لغة العرب.

ومما تجدر الإشارة إليه ما قيل في تخريج النصوص التي جاء فيها المسند إليه جملة، من أنها بقايا لغة قديمة، ومرحلة تاريخية سالفة من مراحل تطور العربية، كانت فيها لا تمانع من تركيب الجملة على هذا النحو، فيكون المسند إليه جملة. قال برجشستراسر بعد إيراده لبعض النصوص التي جاء فيها المسند إليه جملة: «وكل هذا وأمثاله ليس له أصل ثابت، ولا قاعدة معينة في العربية، وهو من بقايا أوائل اللغة التي قد تحافظ عليها العربية، مع وجود عبارات خاصة بالمعنى فيها»[(١)].

ومع أن هذه الاجتهادات مشروعة، فإن مما يتطلبه البحث العلمي الموضوعي أن لا يُدَّعَى رأي أو افتراض في غيبة النصوص والأدلة المؤيدة لمثل هذا الافتراض، أما إذا انعدمت الأدلة، فإن الأمر لا يعدو أن يكون افتراضاً من الافتراضات، بل ربما رجماً بالغيب. ولا شك في أن المتوافر من النصوص لا يؤكد صحة الافتراض الذي قال به برجشستراسر.

ومما له صلة بهذا البحث كذلك، الإشارة إلى نوعين من أنواع الإسناد، أشار إليهما بعض النحويين؛ أحدهما يسمى بالإسناد المعنوي، والآخر إسناد لفظي. أما الأول: فهو «المختص بالأسماء، ويسمى إسناداً

(١) التطور النحوي للغة العربية (١٩٢).

حقيقياً وإسناداً وضعياً، كقولك: زيد فاضل، فإنما أخبرت بالفضل عن مدلول زيد لا عن لفظه»[١]. والثاني: يحصل بإسناد الحكم إلى اللفظ، وهو يصلح لكل واحد من أنواع الكَلِم؛ فيكون في الجملة التي يراد بها اللفظ، فيحكم لها بحكم المفردات؛ فتقع عندئذ مبتدأ، كما في قول الرسول ﷺ: (لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة)[٢]؛ أي: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة.

وقد نقل الشاطبي الخلاف في هذا التقسيم الثنائي للإسناد، ونسب القول به إلى بعض النحويين، منهم ابن مالك؛ يقول: «واعلم أن الإسناد عنده[٣] على وجهين: إسناد باعتبار المعنى، وإسناد باعتبار اللفظ... وهذا المنزع ذهب إليه القرافي، واستحسنه ابن هانئ من شيوخ شيوخنا، وهم في ذلك مخالفون لجميع النحويين، فليس الإسناد عندهم إلا على وجه واحد، وهو الإسناد الحقيقي، فكل لفظ أسند إليه، إنما أسند إلى معناه»[٤]. ومدار الخلاف بين النحويين في هذا البحث عن الإسناد المعنوي، وعن الجملة التي يُسنَد إليها ولا يراد بها اللفظ. أما تلك التي أريد لفظها، فالأمر فيها أقرب؛ إذ الجملة «التي يراد بها لفظها يُحكَم لها بحكم المفردات»[٥].

---

(١) المقاصد الشافية (١/٤٨).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الدعوات، وأحمد في مسنده (٥/١٥٦).

(٣) أي: عند ابن مالك. وممن قال بالإسناد اللفظي كذلك: ابن هشام (ينظر: المغني (٥٢٥)، والسمين الحلبي (ينظر: الدر المصون (١/١٣٦).

(٤) المقاصد الشافية (١/٤٨ ـ ٤٩).

(٥) المغني (٥٢٥).

ومن أجاز الإسناد إلى الجملة، أجاز ذلك، سواء كانت الجملة مبتدأً أم فاعلاً أو نائباً عنه، كما نوهت عن ذلك. على أن ذلك لم يكن في درجة واحدة من حيث القرب والبعد، فيبدو أن الإسناد إلى الجملة متفاوت بحسب موقع الجملة الإعرابي؛ فيشتد المنع مع الجملة الواقعة فاعلاً؛ ولذلك قال ابن جني: «والفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً محضاً، وهم على إمحاضه اسماً أشد محافظة من جميع الأسماء»[١]. ويجيب أبو الفتح على تساؤل محتمل له صلة بسبب التفريق بين الجملة الواقعة فاعلاً وتلك الواقعة مبتدأ، مع أن كلا منهما مسند إليه، فيقول: «لأنه ليس يلزم أن يكون المبتدأ اسماً محضاً كلزوم ذلك في الفاعل، ألا ترى إلى قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أي: سماعك به خير من رؤيته»[٢]. ولعل التغليظ في منع إقامة الجملة موضع الفاعل هو ما دفع ابن الشجري إلى قوله: «إسناد الفعل إلى الفعل مستحيل»[٣]. فإقامة الجملة مقام الفاعل أكثر بعداً من إقامتها مقام المبتدأ عند المانعين.

أما إقامتها مقام النائب عن الفاعل، فيبدو أنه أقرب مورداً، وأقل بعداً من سابقيْه؛ بل ذهب ابن الضائع فيما ينقله الشاطبي إلى أن إقامة الجملة مقام النائب عن الفاعل ليس فيه خرق لإجماع، ولا مخالفة لدليل، قال بذلك بعد تصحيحه لهذا التركيب، يقول: «الصحيح عندي جواز: قد عُلم أزيد في الدار أم عمرو؛ لأن كل فعل يتعدى

(١) سر صناعة الإعراب (١/٢٨٥، ٢٨٦).

(٢) الخصائص (٢/٣٧٠). وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/٦٢).

(٣) أمالي ابن الشجري (٢/٣٧).

المفعول، فلا مانع أن يرد ويبنى للمفعول، ... وهو موجود في كلام العرب كثيرا، وفي القرآن». ولم يكتف بالاستدلال لرأيه بالمسموع عن العرب فحسب، بل لجأ إلى مرجحات أخرى وازن فيها بين الفاعل والنائب عنه؛ حيث «يجوز في المفعول الذي لم يسم فاعله ما لا يجوز في الفاعل، ألا ترى قولهم: مُر بزيد، فزيد في موضع رفع، ولا يجوز في الفاعل إلا حيث يكون الحرف زائداً، وليس هنا بزائد، وإذا ثبت هذا لم يكن في القول بإقامة الجملة مقام الفاعل خرق لإجماع، ولا مخالفة دليل»[(١)].

إضافة إلى ذلك كله فإن المجيز لن يعدم أدلة وحججاً قياسية ـ إضافة إلى الشواهد المسموعة ـ تقوي مذهبه بإجازة المسألة[(٢)]. وهذه الحجج بعضها ذو صلة بتقوية إجازته للمسألة من حيث الصناعة النحوية، وبعضها الآخر يضعف به حجج مذهب القائلين بالمنع من الإسناد إلى الجملة.

ـ من هذه الحجج صحة مجيء الجملة بدلاً من المفرد الواقع فاعلاً، نحو: بلغني عن زيد كلام والله لأفعلنّ كذا، «يحتمل أن الجملة الأخيرة ذات محل من الإعراب على أنها بدل من الفاعل الذي هو كلام.... وأما إذا قلنا بالمذهب الكوفي فلا إشكال ولا حاجة إلى التقدير»[(٣)].

---

(١) المقاصد الشافية (٣/٥٧ ـ ٥٨).

(٢) ينظر: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم (٨٤).

(٣) حاشية الدسوقي على المغني (٢/٤٣٨)، والمقصود بالمذهب الكوفي الذي أشار إليه الدسوقي في هذا الموضع قولهم بتجويز الإسناد إلى الجملة.

- من الحجج كذلك صحة إقامة الصفة حال كونها جملة مقام الموصوف المبتدأ، قال ابن جني: «وقد أقيمت الصفة الجملة مقام الموصوف المبتدأ»[١]. ثم ساق بعض الأمثلة المسموعة لذلك. وإذا أمكن إقامة الجملة وهي صفة مقام المبتدأ، وإقامة الجملة بدلا من المفرد الواقع فاعلاً، فلا مانع من إقامة الجملة نفسها مبتدأ أو فاعلا إذا كان المعنى مقتضياً لذلك.
- من الحجج المضعِّفة لقول المانعين أن تأويل الفعل بالمصدر بدون سابك ليس قياساً، فيلزم الشذوذ في تأويل بعض النصوص التي قوى بها المجوّزون رأيهم، مثل قول العرب: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه[٢].
- استدل بعض من حاول نصر قول من يمنع مجيء الفاعل جملة، بأن الفاعل يصح إضماره، والجملة لا يصح إضمارها؛ لأن المضمر لا يكون إلا معرفة، والجمل لا يصح تعريفها[٣]. وهي حجة مردودة لأن الجملة لا تتصف بتعريف ولا تنكير[٤].

ومما يمكن أن يستأنس به كذلك في تقوية قول من أجاز المسألة، أن الإسناد إلى الجملة قد ورد في كلام منسوب إلى كبار النحويين؛ من ذلك ما رواه الشاطبي من مُثُل سيبويه: بدا لي أيهم أفضل، حيث

(١) الخصائص (٢/ ٣٧٠). وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦٢/٣).

(٢) انظر: خزانة الأدب (١٤/٢).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٦/٤ ـ ٢٧).

(٤) انظر: خزانة الأدب (١٩٧/٧).

قال في تقديره: كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا [١]. كما روى كذلك أن من مُثُل الفراء قوله: قد تبين لي أهذا عبدالله أو زيد؟ وبدا لي لأضربنك [٢].

(١) انظر: المقاصد الشافية (٥٣٩/٣). وانظر: الكتاب (١١٠/٣).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٥٣٩/٣).

خاتمة البحث

في خاتمة البحث، أشير - بعد حمد الله تعالى على توفيقه - إلى أهم النتائج والمسائل التي وقفت عليها في هذا البحث:

أولى هذه المسائل: ضرورة التركيز على الجملة في البحوث والدراسات النحوية واللغوية؛ لأنها الوحدة التي تتمثل فيها أهم خصائص اللغة، حتى لقد أصبحت دراستها منطلقاً للوصف والتقعيد للغة.

ثانياً: مما له صلة بدراسة الجملة، ما أثير من نقد للدرس اللغوي الموروث، حيث وصفه بعضهم بأن دراسة الجملة كانت من غائبات همومه. وهي مقولة فيها غير قليل من التجنّي. فمع الإقرار بأن دراسة الجملة في التراث النحوي لم تكن متوافقة - كماً وكيفاً - مع ما للجملة من أهمية، فإن ذلك لا يجب أن يحجب عنا ما بذله علماء اللغة، والنحويون بخاصة، من جهود؛ حيث عرضوا لكثير مما له صلة بالجملة وظواهرها المختلفة. وعلى من يسعى للإضافة لكسب السابقين أن يستوعب جهدهم، ويفيد من حكمة المعاصرين، ومن لا ماضي له لا حاضر له. أما مستقبله فسيكون أوهن من بيت عنكبوت.

ثالثاً: شاع عند النحويين التعبير بالمسند إليه عن المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية. وقد لحظت أن سيبويه ارتضى هذا المعنى في كتابه حيناً، واختار عكسه حيناً آخر.

رابعاً: النمط التركيبي المعتاد والشائع في كلام العرب نثره وشعره يدل على أن المسند إليه في الجملة وظيفة إفرادية. ومع ذلك ورد المسند إليه في نصوص غير قليلة في الظاهر جملة ، فاختلفت رؤية النحويين لهذه النصوص التي جاءت على خلاف الأصل:

- بعضهم اعتد بها، وأجاز الإسناد إلى الجملة.
- وأكثر النحويين على أن المسند إليه لا يكون إلا مفردا أو ما في تأويله.

وبذا يتضح المنهجان اللذان سُلكا في الدراسة النحوية: أحد المنهجين يضع قاعدة جانبية ـ احتراماً لظاهر النص ـ إلى جانب القاعدة العامة، وهذا الاتجاه أقرب إلى روح الوصف اللغوي. والمنهج الآخر: يسلك فيه أصحابه كل النصوص الخارجة عن الاطراد ضمن القاعدة العامة، بالاستعانة بالتأويل والتقدير، وإن لم يكن، فبالحكم على النصوص الخارجة عن القاعدة العامة بالشذوذ.

خامساً: عند تأمل النصوص التي جاء فيها الإسناد إلى الجملة، يُلحَظ أن المسند إليه، إذا كان فاعلاً، جاء تالياً لأحد المعلّقات غالباً. وهو مما اشترطه الفراء لإجازة المسألة. وهذا القول دليل على دقة هذا النحويّ ونباهته.

سادساً: مما قيل في تخريج النصوص التي جاء فيها الإسناد إلى الجملة: إنها بقايا مرحلة لغوية قديمة. ويمكن قبول هذه الفكرة إذا وُجد ما يسندها من الأدلة التاريخية، أما في غياب هذه الأدلة، فإن الأمر لا يعدو أن يكون افتراضاً قد تصدقه الأيام وقد تنفيه.

سابعاً: مما يجب الإشارة إليه كذلك، أن المقصود بالإسناد في هذا البحث، الإسناد المعنوي. أما الإسناد اللفظي، فالنزاع بين النحويين في الإسناد إلى الجملة فيه ليس كبيراً.

ثامناً: من منع الإسناد إلى الجملة، لم يكن منعه للإسناد إليه في مستوى واحد مهما كانت وظيفة الجملة المسند إليها؛ حيث يشتد الإنكار للإسناد إلى الجملة إذا وقعت في موضع الفاعل. أما الإسناد إليها وهي في موضع المبتدأ فأقل خطباً عنده. وأقل منهما إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل.

تاسعاً: صفوة القول في المسألة أن يقال إن الأصل أن يكون المسند إليه مفردا أو ما في تأويل المفرد. ولا يجوز الإسناد إلى الجملة إلا إذا كان المعنى مقتضياً لذلك، على أن تكون الجملة المسند إليها تالية لأحد المعلقات إذا كانت فاعلاً. وبذلك نحافظ على القاعدة الأصلية، من غير إهمال لنصوص متعددة واردة عن العرب جاء المسند إليه فيها جملة.

هذا، وبالله التوفيق، والحمدلله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

مراجع البحث:

- القرآن الكريم.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، طبع المجمع العلمي العربي بدمشق، د. ت.
- الأصمعيات، عبدالملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ط. الخامسة، د. ت.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٥هـ .
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط. الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الحسن العلوي، تحقيق ودراسة د.محمود محمد الطناحي، ط. الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، الناشر مكتبة الخانجي، مصر.
- الأمثال، تأليف الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق عبدالمجيد قطامش، ط. الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف أبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط. الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، طبعة بعناية عرفان العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٣هـ/١٩٩٢م.
- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق د. طه عبدالحميد طه، راجعه مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، د. محمد بن عمار درين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط. الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، سلسلة الرسائل الجامعية (٦٦).
- تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، القاهرة، ١٩٢٩م.
- التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، ط. عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، ط. الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. أولى، ١٤٢١هـ/١٩٨٠م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجشستراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، د. ت.
- التمام في تفسير أشعار هذيل، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي صاحبيه، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- الجامع لأحكام القرآن، للإمام أبي عبدالله القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

ـ الجمل لعبدالقاهر الجرجاني، حققه وقدم له علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
ـ الجملة في نظر نحاة العرب، انظر:(نظرات في التراث اللغوي العربي).
- حاشية الشيخ مصطفى الدسوقي على مغني اللبيب، ضبطه وصححه ووضع حواشيه عبدالسلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- الحماسة البصرية، لصدرالدين بن أبي الفرج بن حسين البصري، تعليق د. مختار الدين أحمد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن محمد البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بمصر، ط. ثالثة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م .
ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تحديد رقم الطبعة أو تاريخها.
ـ دراسات في اللسانيات العربية، د. عبدالحميد مصطفى السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- دراسة في البلاغة العربية، نحو رؤية جديدة، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط. الأولى، ١٩٩٢م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط. الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- دلائل الإعجاز، عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط. الثالثة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- دور الرتبة في الظاهرة النحوية، عزام محمد ذيب إشريده، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط. الأولى، ٢٠٠٤م.

- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، د. ت.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق عزة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق، ط. الثانية، ١٩٧٢م.
- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٩٩٢م.
- ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبدالقدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط. الأولى، ١٩٨٢م.
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠م.
- ديوان كثير عزة، تحيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط. الأولى، ١٩٧١م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. أولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، ألفه أبو علي الفارسي، حققه د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د. ت.
- شرح ألفية ابن معطي، عبدالعزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط. الأولى، الناشر: مكتبة الخريجي، الرياض ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م .
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبدالحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط. أولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، تحيقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية ٢٠٠٦م.

ـ شرح الجمل ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ١٤٠٠هـ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
ـ شرح الكافية للرضي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس. د. ت .
ـ شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، تحقيق : د. عبدالمنعم هريدي ، ط. الأولى، ١٤٠٢هـ ، دار المأمون للتراث ، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
ـ شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، د.ت، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.
ـ شعر زيد الخيل الطائي، صنعة أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق، د. ت.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط. الأولى، ١٩٨٠م.
ـ في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات، د. سعد عبدالعزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
ـ في النحو العربي: نقد وتوجيه. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
ـ الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، حققه وخرج أحاديثه عبدالرزاق

المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، دار الفكر، دمشق، ط. أولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت.

- المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، عبدالفتاح أحمد الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتعليق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط. الخامسة، د. ت.

- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، قدم له وعلق عليه نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٠٨م/١٩٨٨م.

- المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق أحمد صادق الملاح، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

- المدخل إلى دراسة النحو العربي، د. علي أبو المكارم، ط. الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص. (انظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات).

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠ه/١٩٨٠م (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى).

- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه د.مازن المبارك وصاحباه، دار الفكر، بيروت، ط. الخامسة ١٩٧٩م.
- المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط. الثانية، د. ت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق : د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط. الخامسة، ١٩٧٩م.
- منهج السالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر نوهافن ١٩٤٧م
- نظرات في التراث اللغوي العربي، د. عبدالقادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، ط. أولى ١٩٩٣م.

- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- هشام بن معاوية الضرير، حياته، آراؤه، منهجه، د. تركي بن سهو العتيبي، ط. الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.